



بيان
وفد جمهورية العراق
إلى
إجتماعات اللجنة الثالثة
للدورة (٦٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة
البند (٥٦) : النهوض بالمرأة

نيويورك / ٢٠٠٨

يرجى التدقيق قبل الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

في ظل الإهتمام الدولي المتزايد بمواضيع و مسائل حقوق الانسان, تعد قضايا تعزيز و حماية حقوق المرأة من الأولويات التي تتطلع اليها الاسرة الدولية , و في الوقت الذي عانت فيه المرأة في العراق و لعقود طويلة من الظلم و الحرمان و التهميش في ظل نظام دكتاتوري قاس تجسدت في عمليات تعذيب و إغتصاب و إقصاء من المشاركة العامة فأن العراق اليوم يسعى الى إعادة توازنه عبر تفعيل إسهامات المرأة في كافة مجالات الحياة. لقد عانت المرأة العراقية في زمن النظام الدكتاتوري السابق من الفقر و الجهل و الحرمان من التعليم و بلغت نسبة الأمية ٧٨% كما نالت من الاعتقال و القتل و التهجير الشيء الكثير.

السيد الرئيس

في ظروف التحولات الجديدة في بلادي التي ترمي الى إرساء السلام و الامن و احترام حقوق الانسان, و بناء الحكم الديمقراطي و اعادة الاعمار و التنمية, تشكل مشاركة النساء ضرورة ملحة على كل المستويات و لكافة المجالات. و رغم التحديات الكبيرة التي شهدناها في الاعوام الخمسة الماضية فقد اثبتت النساء شجاعة و مقدرة في التصدي للارهاب و العنف, و في تحمل مسؤوليات الاسرة و العمل, و المشاركة الحيوية الفاعلة في الانتخابات وفي وضع الدستور, ونؤكد من هذا المنبر على حرص حكومة العراق على مشاركة المرأة العراقية في بناء مؤسسات الدولة من خلال اشغالها للكثير من المناصب بعد التخلص من براثن الطغيان و التحول باتجاه الحرية و الديمقراطية و لعل جائزة وزيرة الخارجية الامريكية التي تلقتها الدكتورة العراقية أيمن الجبوري في ٢٠٠٨/٣/١٠ من بين ثمان نساء في العالم واجهن المصاعب و خطر الموت في نضالهن من أجل حقوق المرأة في بلادهن خير دليل على شجاعة و فاعلية المرأة العراقية.

كما تسعى حكومة بلادي جاهدة لتعزيز دور المرأة العراقية في كافة مجالات الحياة لايمانها باهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع و بها يتحقق التوازن في كافة الاصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. لقد نص الدستور العراقي الدائم في المادة (٤٨) على ضمانات حقيقية لحقوق المرأة العراقية لا يمكن الغاؤها حيث نص على ان لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب عن ٢٥% و هذه النسبة لم تتحقق في عديد من البلدان المتقدمة, كما تشغل المرأة العراقية اربعة حقائب وزارية في الوزارات الحالية. كما يتضمن تشكيل الحكومة العراقية وزارة خاصة لشؤون المرأة فضلاً عن تشكيل لجنة خاصة بالمرأة و الطفل و الاسرة في مجلس النواب العراقي كما ضمننت العديد من التشريعات العراقية حقوق المرأة على صعيد الاسرة و العمل و الحماية الاجتماعية و الرعاية الصحية إضافة الى تعزيز دور اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالمرأة العراقية من خلال وضع الية عمل لمتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بموجب اعلان و

برنامج عمل بكين, أن الدستور العراقي الدائم يمثل السابقة الأكثر تقدماً في منطقتنا من حيث دعم حقوق المواطنين و لاسيما حقوق المرأة. حيث ضمن الدستور حق المرأة في اعطاء جنسيتها الى اولادها في حال زواجها من غير العراقي.

السيد الرئيس

تواجه المرأة العراقية اليوم تحديات خطيرة تحاول عرقلة طموحها فالارهاب الذي بات تهديداً عالمياً وليس في العراق فحسب يهدد مسيرتها ولكن الدعم الذي تلقاه من الحكومة يجعلها تصمد وتتطلع قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً. ان العراق الجديد اعتبر المرأة من الاولويات في عملية بنائه و تجسد ذلك في العديد من النشاطات و الانجازات التي من اهمها:

- رفع الحظر عن سفر المرأة العراقية بدون محرم, حيث تم المصادقة على حرية المرأة العراقية كاملة الاهلية للسفر خارج البلاد بدون محرم.
- الفوز بعضوية لجنة وضع المرأة التي تعد من اهم لجان المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣.
- تضمن الدستور العراقي الجديد مواداً تعزز مبدأ المساواة بين المرأة و الرجل, فقد نصت المادة (٢٠) على حق المشاركة في الشؤون العامة للمواطنين رجالاً و نساء, و التمتع بالحقوق السياسية, بما فيها حق التصويت و الانتخاب و الترشيح. كذلك نصت المادة (١٤) على ان العراقيين متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي. كذلك نصت المادة (٣٠) على كفالة الاسرة و خصوصاً المرأة و الطفل - الضمان الاجتماعي و الصحي و السكن و الدخل المناسب.
- تزايد عدد النساء العاملات في قطاع الخدمة الخارجية بشكل ملحوظ و يجري اهتمام كبير في زج نساء في دورات التاهيل الدبلوماسي كما ازداد تمثيل النساء في البعثات الدبلوماسية في الخارج و في الوفود الرسمية التي تمثل البلاد بعد ان حرمت من هذا الحق فترة طويلة.
- تقييم حكومة بلادي وبالتعاون مع الامم المتحدة ووكالاتها دورات توعية حول مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية وتمكين المرأة في المؤسسات تماشياً و اتفاقية ازالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة.
- اقامة دورات في التوعية بقانون الاحوال الشخصية لاعضاء ارتباط الهيئة العليا للنهوض بالمرأة العراقية.

- دورات توعية حول حقوق المرأة ضمن حقوق الانسان لاعضاء ارتباط الهيئة العليا للنهوض بالمرأة حول مجموعة المفاهيم والمبادئ الاساسية لحقوق الانسان, اتفاقية سيداو, العنف ضد المرأة, تمكين المرأة من المشاركة السياسية, حق المرأة في الاجور والعمل, المرأة و السلام والامن, قرار مجلس الامن (١٣٢٥).
- تكريم النساء المتميزات وخاصة الرياضيات الحاصلات على جوائز وميداليات دولية.
- دعم العوائل المتعففة و المهجرة وخصوصا التي تعيلها نساء براتب شبكة الحماية الاجتماعية.
- فسح المجال امام المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة وتعزيزها.
- يعد العراق من الدول العربية التي حققت خطوات ملموسة في تحقيق المساواة بين الجنسين وفي الحقيقة يعتبر العراق من الدول العربية المتقدمة في هذا المجال حيث صادق على اكبر عدد من الاتفاقيات الدولية في اطار منظمة العمل الدولية الخاصة بتكافؤ الفرص بين العاملين والعاملات.

السيد الرئيس

ان جهود حكومة العراق تحتاج الى دعم ومساندة المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية والدولية في مسيرته نحو خلق اجواء من الاستقرار والامن و بناء المجتمع بما فيها المرأة، واود ان اعبر عن شكر حكومة بلادي لكافة الدول والمنظمات التي ساندت العراق، ونأمل في مواصلة الجهود المشتركة لتحقيق الاهداف التي نطمح الى تحقيقها جميعاً.

و شكرا سيدي الرئيس